الأوضاع السياسية والاقتصادية في لبنان عقب انفجار مرفأ بيروت

نداء السيد حسن محمد
باحثة علاقات دولية

يُعد مرفأ بيروت أهم ميناء في لبنان، ومن أهم الموانئ في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، إذ افتُتح المرفأ عام ١٨٩٤؛ نظراً للموقع الاستراتيجي للبنان، واستُخدِم لاستيراد المواد الأساسية من دول العالم وتصديرها عبر الداخل اللبناني إلى دول الشرق الأوسط، ولذا يعد هذا المرفأ ركيزة أساسية للاقتصاد اللبناني؛ لكونه يتعامل مع ٣٠٠ مرفأ عالمي، ويقدر عدد السفن التي ترسو فيه بنحو ٣١٠٠ سفينة سنوياً، بالإضافة الى أنه يملك دور أساسي في عملية الاستيراد والتصدير، حيث استأثر مرفأ بيروت بنحو ٧٣% من حركة الاستيراد، وبنحو ٣٧% من حركة التصدير عام ٢٠١٩، هذا فضلاً عن دوره كمركز أساسي لتجارة إعادة التصدير وتجارة المرور (الترانزيت)، كما حيث يغطي ٨٠% من حركة الملاحة البحرية في لبنان، ومن ثم تحريك العجلة الاقتصادية اللبنانية[1].

وفي المقابل، أسفر انفجار مستودع التخزين بمرفأ بيروت في ٤ أغسطس ٢٠٢٠ -الذي تسبب في مقتل ١٣٨ شخصاً وإصابة ٦٠٠٠ شخص وألحق أضراًرا بالمناطق السكنية والتجارية المحيطة- في تغيير طبيعة المشهد السياسي والاقتصادي في لبنان فضلا عن ما نقاه من اهتمام على المستويين الإقليمي والدولي والتي صاحبتها جملة من التكهنات التي فرضها التوقيت المكاني والزماني للانفجار،

لاسيما وان لبنان تعاني منذ سبتمبر ٢٠١٩ موجة من الاحتقان السياسي نتيجة للفساد الإداري والاقتصادي الذي خلفه نظام المحاصصة، كما لا يخفى على المتتبع للمشهد الإقليمي حجم طبيعة التداعيات التي عززت من إضعاف الوضع الداخلي اللبناني في التقارب الحدودي مع إسرائيل، يضاف إلى ما تقدم تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد- ١٩) على الاقتصاد العالمي التي طالت لبنان بطبيعة الحال[٢].

شكل (١)

إيرادات مرفأ بيروت سنوياً (٢٠٠٥- ٢٠١٩)

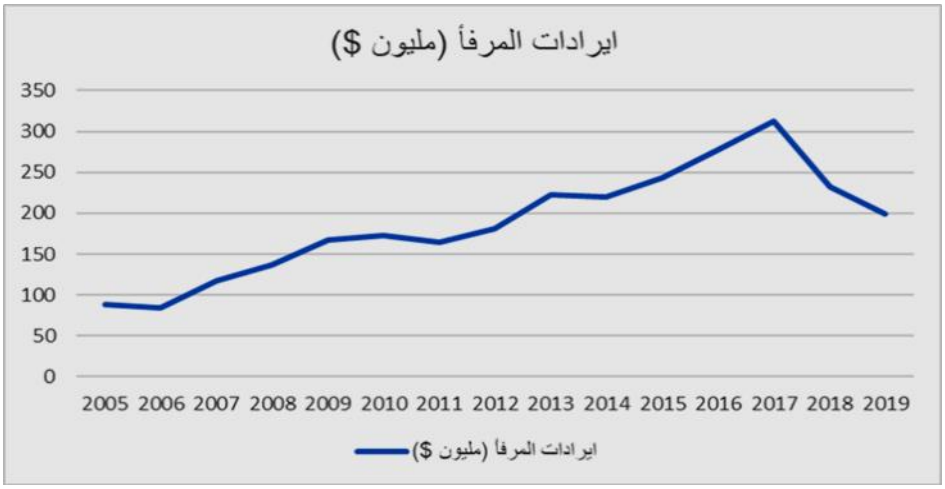

المصدر: وفاء قانصو، "مرفأ بيروت دور اقتصادي وموقع استراتيجي"، متاح على الرابط التالي: https://www.ccib.org.lb/uploads

ويتضح من الشكل السابق الأهمية الاقتصادية لمرفأ بيروت، حيث أن إيرادات مرفأ بيروت سجلت اتجاهاً عاماً موجباً خلال السنوات العشر السابقة، رغم انخفاضها بنحو ١٤% خلال ٢٠١٩ على أساس سنوي في ظلّ انخفاض عدد السفن التي رست فيه وكمية البضائع التي تم نقلها عبره.

وفي هذا الصدد، يسعى التقرير إلى محاولة استعراض التداعيات السياسية

والاقتصادية المحتملة على المشهد اللبناني نتاج انفجار مرفأ بيروت، وذلك على النحو التالي: -

أولاً- طبيعة المشهد السياسي والاقتصادي في لبنان:

جاء الانفجار في وقت يعاني فيه لبنان من جملة من التحديات الاقتصادية والأمنية والسياسية، فعلى المستوى الاقتصادي يعاني لبنان، منذ أكتوبر ٢٠١٩، حالة احتقان شعبي بسبب تدهور الأوضاع المعيشية، وتفشي البطالة، وانهيار العملة اللبنانية، وارتفاع الأسعار بشكل جنوني، ونتيجة لغياب خطة إصلاح اقتصادي شاملة فشل لبنان في الحصول على قرض من البنك الدولي بقيمة ١٠ مليون دولار للخروج من أزمته الخانقة، وسيواجه خلال المرحلة القادمة جملة من التحديات الاقتصادية الإضافية؛ من جراء الانفجار الذي أصاب مرفأ بيروت، على الجانب السياسي يعاني لبنان حالة هشاشة سياسية مزمنة فرضها نظام المحاصصة الذي أعقب تطبيق اتفاقية الطائف عام ١٩٨٩، والذي أسس لاقتسام السلطة على أساس الانتماءات الدينية والطائفية، وهو ما أدى إلى ارتهان الحُكم في لبنان للقوى المتنفذة المحلية أو المرتبطة بجهات إقليمية ودولية(٣).

أدى هذا الوضع إلى شبه غياب لدولة المؤسسات، التي انقسمت بعد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق، رفيق الحريري، في ١٤ فبراير ٢٠٠٥، بين قوى (٨ آذار)، ويتصدر مشهدها السياسي حزب الله والتيار الوطني الحر، وقوى (١٤ آذار)، بقيادة تيار المستقبل وحزب القوات اللبنانية وحزب الكتائب، ولذا على الرغم من التصريحات الحكومية التي ربطت بين الانفجار وعملية سوء التخزين والإدارة في المرفأ، ذهبت التكهنات إلى وجود أسباب خارجية- لا فنية- قد يكون لها دور في حدوث هذا الانفجار، خصوصاً أنه جاء قبل ثلاثة أيام فقط من إصدار محكمة -مدعومة من الأمم المتحدة- قرارها بحق أربعة أشخاص مشتبه فيهم من حزب الله في تفجير وقع عام ٢٠٠٥، بسيارة ملغومة على بعد نحو كيلومترين عن ميناء بيروت، وأدى لاغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و٢١ شخصاً(٤).

ومن ثم، جاءت أحداث انفجار مرفأ بيروت لتزيد من تعقديات الأوضاع الداخلية في لبنان، ذلك أن تداعيات الانفجار بدأت تتبلور تباعًا عبر تغيير المشهد السياسي في لبنان، وتعميق حجم الأزمة الاقتصادية فضلاً عن إسهام انفجار المرفأ في توسيع حجم التدخل الخارجي في إدارة شؤون لبنان الداخلية، ومن ثم أسفرت أحداث الانفجار في إرساء مجموعة من الانعكاسات الاقتصادية والسياسية.

ثانيًا - انعكاسات انفجار مرفأ بيروت على الجانب الاقتصادي:

١ - الناتج المحلي الاجمالي:

أعلن مروان عبود- محافظ بيروت- أن حجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الانفجار تراوحت ما بين ٣ مليار دولار إلى ٥ مليار دولار نتيجة لتعطل الميناء عن العمل وتكلفة إصلاح الأضرار التي لحقت بالميناء، وهو ما يمثل ٩،٣٦% من الناتج المحلي الإجمالي للبنان البالغ ٥٣،٣٧ مليار دولار خلال ٢٠١٩، كما تُعادل هذه الخسائر ٤ أضعاف قيمة السندات البالغة ١،٢ مليار دولار، والتي تخلف لبنان عن سدادها في مارس ٢٠٢٠، كما ارتفعت الخسائر الإجمالية الناجمة عن الانفجار نتيجة لتصدع وانهيار العديد من الأبنية السكنية والمحلات التجارية وغيرها إلى ما يقدر بنحو ١٥ مليار دولار(٥).

وفي هذا السياق، فقد شهد النمو الاقتصادي تراجعاً عام ٢٠٢٠ بنسبة ١٣،٩%، كما شهد انكماشاً إضافياً في عام ٢٠٢١ بنسبة ٢،٤%، ومن المتوقع أن يبدأ الانتعاش الاقتصادي من عام ٢٠٢٢ فقط. ومع ذلك، فإن التغير السنوي المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠ والسنوات المقبلة قد يتعرض لمزيد من الانكماش بمجرد أن يُؤخذ في التأثر بأثر الانفجار، وفي سياق متصل يتمثل أحد أهم الخسائر في تدمير صوامع القمح المتواجدة في ميناء بيروت، ولذلك، من المتوقع أن يواجه القطاع الاقتصادي والحركة التجارية المزيد من الأزمات بضغط من نقص السلع الأساسية، علاوة على ذلك، قد يتم تخزين شحنات الغذاء في مرافئ ثانوية أصغر حجمًا(٦).

٢- ارتفاع معدلات التضخم:

يعاني لبنان من ارتفاع معدل التضخم إلى مستويات غير مسبوقة، حيث أن قبل الانفجار، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة ١٩٠% وأسعار الملابس بنسبة ١٧٢% بين مايو ٢٠١٩ إلى مايو ٢٠٢٠ بسبب التضخم المفرط وخسارة قيمة العملة المحلية[٧]. وبعد الانفجار انهارت قيمة العملة المحلية التي سجلت ٧٣٥٠ ليرة مقابل الدولار بحلول الثاني عشر من أغسطس٢٠٢٠، وتراجع النقد الأجنبي بالإضافة إلى انكماش الاقتصاد الوطني، ويُمكن أن يدفع انفجار مرفأ بيروت معدلات التضخم إلى المزيد من الارتفاع، وذلك بسبب ما سيترتب عليه من نقص في حجم البضائع وتراجع مستوى الواردات، نظرًا لاعتماد الاقتصاد اللبناني على الواردات بدلًا من الإنتاج المحلي، فضلًا عن تخزين غالبيتها العظمى في هذا الميناء، فساهم الانفجار في زيادة أسعار السلع بشكل مطرد[٨].

وفيما يتعلق بالأثر الناتج عن ارتفاع سعر صرف الدولار، فهو غير واضح، لكنه قد يكون إيجابياً على المدى القصير، فمن جهة إن انخفاض الحساب الجاري سيسهم في حماية الاحتياطيات المحدودة لسعر الصرف بالعملات الأجنبية، وهذا الأمر ناتج عن تقلص الاستيراد وعن قابلية الناس للاستهلاك. ومن جهة أخرى، إذا كانت الجهات الاقتصادية تتوقع أن الانفجار خفض بشكل ملحوظ ودائم النشاط الاقتصادي المستقبلي، أو من خلال انخفاض مستوى الثقة بالمؤسسات العامة، فإن هذا الأمر سيلقي بثقله على سعر الصرف، في سياق متصل بشكل عام ستكون هناك خسارة كبيرة في إيرادات الخزينة المتأتية من مرفأ بيروت، سواء من انخفاض الرسوم الجمركية أم من الرسوم والضرائب المحصلة، كما يتوقع البنك الدولي أن يزداد التبادل التجاري عبر سوريا التي تشكل المعبر البري الوحيد للبنان، بيد أن الجانب الإيجابي الوحيد يكمن في الاثر الذي سينتج عن انخفاض الاستيراد، لأنه سيؤدي إلى خفض عجز الحساب الجاري، نظراً إلى كون السلع المستوردة تساوي ٤,٥ أضعاف السلع المصدرة. كذلك يتوقع ارتفاع في تحويلات المغتربين الذين سيدعمون أهلهم في لبنان[٩].

جدول (١)
معدلات التضخم في لبنان خلال الفترة (٢٠٢٠- ٢٠١٣)

السنة	معدل التضخم
٢٠١٣	%٤،٨
٢٠١٤	%١،٩
٢٠١٥	%٣،٧٥
٢٠١٦	%٠،٨٢
٢٠١٧	%٤،٤٨
٢٠١٨	%٦،٠٧
٢٠١٩	%٢،٩٠
٢٠٢٠	%٨٤،٩

Source: Central Administration of Statistics Lebanon Time Series.(٢٠٢٠-٢٠١٣)

من الجدول السابق، يتبين أن معدل التضخم سجل أعلى مستوياته خلال ٢٠٢٠ عند ٨٤،٩% مقارنة ٢٠١٩عند٢،٩٠%، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنحو ٨٢%.

٣- تهديد الأمن الغذائي:

أضر الانفجار صوامع الحبوب الرئيسية في الميناء التي تحتوي على أكثر من ٨٠٪ من الحبوب المستوردة في لبنان، حيث تسبب الانفجار في حرق ١٥ ألف طن الحبوب المستوردة (القمح والذرة والشعير)، مما أدى إلى ترك الدولة اللبنانية بدون احتياطي من الحبوب، وفي سياق متصل أعلن وزير الاقتصاد اللبناني في سلسلة تغريدات على منصة "تويتر" في ١٢ أغسطس٢٠٢٠ أن لبنان يستهلك ما يوازي ٣٥ ألف طن من الدقيق شهرياً، بالتالي ومع توفير ١٠٪ فقط من استهلاك الحبوب في لبنان من الإنتاج المحلي، تقوم الدولة باستيراد باقي الاحتياجات من القمح من باقي

دول العالم خاصة روسيا وأوكرانيا، بالتالي فإن الأمن الغذائي في البلاد مهـــدد وذلـــك بسبب الضغط على الواردات، ومن ثم زيادة أسعار السلع الغذائية، علاوة على ذلـــك، وفي أحدث تقرير للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، أبلـــغ مـــا يقرب من نصف السكان اللبنانيين عن قلقهم بشأن قدرتهم على الحصول على ما يكفي من الغذاء، وأفاد أيضًا بعدم قدرة حوالي ثلث السكان على استهلاك خيارات الطـــعـــام المغذي طوال السنة، ومع الخسائر الناجمة عن الانفجار، فمن المتوقع أن تزداد هـــذه الأرقام أكثر، وعلاوة على تدمير قدرة الميناء على تخزين المزيد من السلع الغذائـــيـــة مستقبليًا، فقد نتج عن الانفجار أيضًا تلوث كبير، إضافة إلى القضاء على أطنان القمح والذرة المخزنة بداخله، الأمر الذي أثار المخاوف المتعلقة بانقطاع السلع الأساسية عن السوق الذي يشهد بالفعل غلاء في الأسعار(١٠).

٤- عجز الميزان التجاري:

يعتبر لبنان مستورداً صافياً للمواد الغذائية بعجز قدره ٢,١ مليار دولار في عـــام ٢٠١٩، وعلاوة على ذلك، يتم الوفاء بنسبة ٨٠% من استهلاك الحبوب مـــن خـــلال الواردات، وفي أعقاب الأزمة المالية، بالإضافة الى أزمة فيروس كورونا المستـــجـــد، أدى إستمرار العجز المالي والنمو المتقلص للناتج المحلي الإجمالـــي إلـــى خـــفـــض الواردات العامة والغذائية على حد سواء، ففي النصف الأول من عام ٢٠٢٠، حـــدث انخفاض سنوي بنسبة ٤١،٦% في إجمالي وزن الواردات المفرغة في مرفأ بيـــروت، وانخفاض بنسبة ١٤،٦% في وزن الواردات المفرغة من الأغذية والمشروبات، وقد استمر العجز التجاري عند ١٠،١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠، و٩،٦ مليـــار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١(١١).

ومع التدمير الجزئي الذي لحق بمرفأ بيروت فإن ميناء طرابلس هو الوحيد الـــذي يعتبر بديلاً لتعويض الواردات جزئياً، ويقع على بعد ٨٠ كم إلى الشمال ويتعامل مـــع حوالي ١٦% من حركة النقل البحري في لبنان (مقابل ما يقرب من ٨٠% من مينـــاء بيروت). وعلاوة على ذلك، فإن توفير البضائع إلى البلد بأكمله – الحبوب على وجـــه

الخصوص – عبر ميناء طرابلس سيؤدي إلى عمليات أكثر تكلفة (٦ دولا إضافية للطن الواحد للوصول إلى بيروت)، مما يؤثر على سلاسل الإمداد وتوافر الحبوب في الوقت المناسب(١٢).

شكل (٢)

الميزان التجاري اللبناني خلال الفترة (٢٠٢٣ - ٢٠١٥)

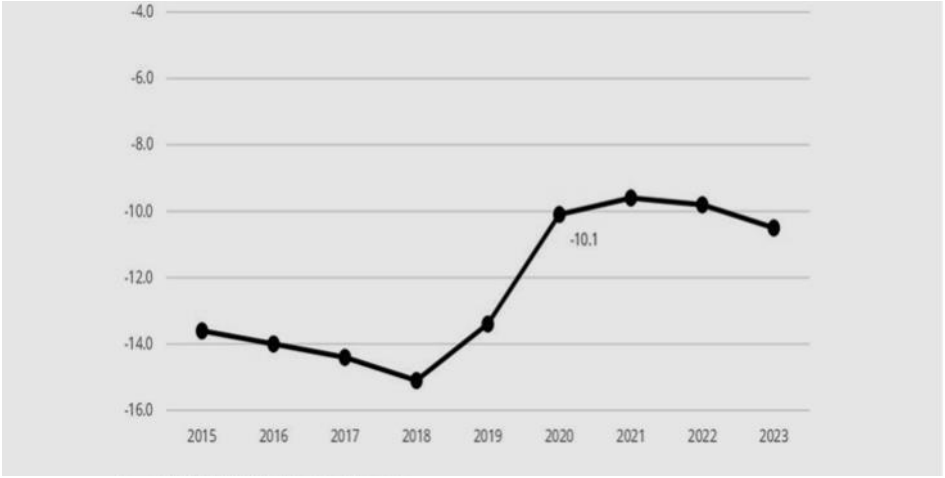

Source: WFP RBC VAM Market Team Focus Economics

٥ - أزمة الطاقة:

تأتي أزمة الطاقة لتضيف مزيداً من التعقيد بالأزمة الاقتصادية في لبنان؛ إذ أدى الانفجار إلى خروج محطة التحويل الرئيسية في الأشرفية عن الخدمة، وقد باشرت فرق الصيانة العمل على إزالة الأضرار تمهيداً للبدء بالإصلاحات الضرورية بغية العودة التدريجية للتيار الكهربائي إلى المناطق المتضررة من بيروت، وفي نفس السياق، يعاني الاقتصاد اللبناني غياب خطة لمعالجة الأزمة الاقتصادية المتراكمة، وهو ما خلق أزمة ثقة بينه وبين الأطراف الخارجية(١٣).

ثالثاً - انعكاسات انفجار مرفأ بيروت على الجانب السياسي:

١ - المشهد السياسي الداخلي في لبنان عقب الانفجار:

شهدت العاصمة اللبنانية حراكاً شعبياً احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتردية والفساد المالي والإداري وغياب المساءلة والشفافية، مع مطالب بإصلاحات سياسية جذرية منذ ١٧ أكتوبر ٢٠١٩، ولم تتمكن الحكومات المتعاقبة من الاستجابة لهذه المطالب، إذ اعتذر المرشح المكلف محمد الصفدي، في نوفمبر ٢٠١٩ عن عدم تشكيل الحكومة، وفشل المكلف سمير الخطيب في تلبية المطالب، وهو ما أدى إلى اعتذاره عن تشكيل الحكومة، وذلك ما دفع رئيس الجمهورية ميشال عون لتكليف حسان دياب، في ديسمبر ٢٠١٩ ، بتشكيل حكومة نالت ثقة البرلمان، في ١١ فبراير، غير أن توالي التحديات- بدءاً من رفض تقديم المساعدات الدولية، ومروراً بتأزم الأوضاع بين إسرائيل وحزب الله، إضافة إلى جائحة كورونا وانفجار مرفأ بيروت، قدمت حكومة حسن دياب استقالتها في اغسطس ٢٠٢٠، نظرًا لعدم قدرتها تجاوز هذه التحديات، وما زال هناك حراك شعبي احتجاجاً على التدهور السريع للظروف الاقتصادية والاجتماعية، في الوقت نفسه، لا تزال الجهود الرامية إلى تشكيل حكومة جديدة عقب انهيار الحكومة في أغسطس الماضي(١٤).

وفي هذا السياق، يرتبط كلا من الجانب السياسي بالأمني في المشهد اللبناني نتيجة للتدخلات الخارجية التي أسس لها نظام المحاصصة الذي طبق بموجب اتفاقية الطائف – التي سبق الاشارة اليها-، يعيش لبنان أزمات متراكمة أدت إلى تعميق هشاشة الأوضاع الأمنية من جراء غياب مؤسسات الدولة لحساب قوة الأمر الواقع المفروضة بقوة سلاح حزب الله (حليف إيران)، بجانب غياب الدور الرقابي، وتعطيل القضاء، والفساد المالي، زيادة انتهاكات حقوق الإنسان، وغيره من العوامل التي حولت البلد إلى بيئة مولِّدة للأزمات ومصدرة لها إلى دول الجوار، مثل سوريا، التي تعاني من تدخلات (حزب الله) في الحرب الداخلية، حيث يقاتل بجانب قوات النظام، ونتيجة لقرب لبنان من حدود إسرائيل يمثل حزب الله تهديداً صريحاً لأمنه؛ وهو ما دفع الولايات

المتحدة الأمريكية مؤخراً إلى تقليص مساعدتها وفرض عقوبات على (حزب الله) وعدد من قياداته، وهذا أثر بشكل كبير في القطاع الاقتصادي للبلاد ككل، بيد أن الأزمة الاقتصادية المتفاقمة تهدد الآن قدرة قوات الأمن على البقاء، وهي المؤسسة الوحيدة العاملة التي تمنع الفوضى في جميع أنحاء البلاد، وافادت التقارير ان الرواتب انخفضت بأكثر من ٨٠%، وباستثناء العاملين او نوبات الميزانية، فان تمويل الرواتب قد ينفد بنهاية يونيو الجاري(١٥) .

٢- التنافس الخارجي:

يتجلى التنافس الدولي والإقليمي الواضح بين الدول الكبرى على الاستفادة من الانفجار في تعزيز نفوذها في المنطقة، حيث تتميز فرنسا بوجود شعبية لها في الداخل اللبناني؛ نتيجة لسياسة الحياد التي تبنتها تجاه جميع الفصائل اللبنانية، كما عزز حضورها في المشهد اللبناني سرعتها في المبادرة إلى تقديم المساعدة على مختلف الأصعدة، وهذا كان واضحًا عند زيارة الرئيس الفرنسي/ ماكرون لبيروت في ٦ أغسطس ٢٠٢٠، حيث ردد مطالب التغيير وأعلن عن تعهد فرنسا بدعم لبنان والقيام بالعديد من الإصلاحات العميقة، ويقرأ هذا الدور على أنه محاولة لفرنسا في استعادة حضورها في ملفات الشرق الأوسط من خلال لبنان، وقد تستفيد الولايات المتحدة الأمريكية من هذا الحضور في إعادة ترتيب خارطة تحالفاتها في الداخل اللبناني، وفي سياق متصل قد أسفر مؤتمر دولي للمانحين عقد في ٩ أغسطس٢٠٢٠، تحت قيادة فرنسا والأمم المتحدة، عن تعهدات بتقديم مساعدات بلغت ٣٠٠ مليون دولار تقريبا، وفي إشارة إلى عدم ثقة المجتمع الدولي في الحكومة اللبنانية، دعا القادة المشاركون إلى "إيصال المساعدات مباشرة إلى الشعب اللبناني، بأقصى قدر من الكفاءة والشفافية"(١٦).

وفي نفس السياق قد أعلنت السفارة الأميركية في بيروت أن الولايات المتحدة الامريكية ستقدم ١٧ مليون دولار من المساعدات الطارئة بما في ذلك المواد الغذائية والطبية، وتقدم العديد من الدول الأخرى، بما فيها بريطانيا وكندا وتركيا وقطر،

مساعدات إنسانية. كما عرضت إسرائيل تقديم مساعدات للبنان، سارعت تركيا إلى إعلان دعمها للبنان في مختلف المجالات، وأكدت استعدادها لإعادة إعمار مرفأ بيروت وفتحها لميناء مرسين القريب من لبنان لمواصلة الأعمال التجارية اللبنانية لحين إعادة إعمار مرفأ بيروت، ومن ثم نقل السلع والبضائع بواسطة بواخر صغيرة إلى الموانئ اللبنانية الأخرى(١٧).

ولكن يبدو جلياً غياب الدور الإيراني رغم قربه وتأثيره في الائتلاف الحاكم، المتمثل بتيار المقاومة بزعامة حزب الله في الداخل اللبناني، وذلك قد يكون نتيجة التدهور الاقتصادي الذي تعانيه إيران من جراء العقوبات التي فرضتها عليها الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى التأثيرات التي خلفها تفشي فيروس كورونا فيها في مطلع العام الجاري وإعلانهم عدم القدرة على السيطرة عليه، كما يلاحظ غياب تأثير الدور العربي على المستويين الأمني والسياسي، واقتصاره على الجانب الاقتصادي؛ من خلال الدعم الذي أعلنته كل من قطر والكويت بعد الإعلان عن الخسائر التي خلفها التفجير(١٨).

ومع ذلك، يبدو أن هناك افتراضاً دولياً قوياً بأن وجود فراغ سياسي أو تدهور أمني سيعود بالفائدة على "حزب الله"؛ ومن هنا جاءت الجهود الدولية للدفع باتجاه تشكيل حكومة شرعية من أجل تجنب الفراغ المؤسسي الذي طال أمده، ومن الناحية الاخرى، ينبغي الضغط على من يتحكمون بالسلطة في لبنان لقبول حكومة غير حزبية ذات شخصيات ذات مصداقية عالية تتمتع بسلطات تشريعية محدودة لإدارة آثار الانفجار وقيادة المرحلة الانتقالية الحالية بهدف أساسي هو تنظيم انتخابات مبكرة - على أساس قانون انتخابي تم إصلاحه - في أقل من عام، وفي غضون ذلك، ينبغي أن تكون هذه الحكومة نفسها قادرة على اتخاذ بعض التدابير الأساسية لتحسين الوضع الاقتصادي والسماح بالوصول التدريجي إلى الحسابات المصرفية للناس أثناء التفاوض على حزمة مساعدات شاملة مع صندوق النقد الدولي، بالتالي لن يتم الاعتماد على الدور الخارجي الذي يمثل معضلة حقيقية تعيق استقرار لبنان، ونظراً لتأزم الأوضاع

في منطقة البحر المتوسط، واشتداد الصراع بدءاً من طرطوس وانتهاءً بطرابلس ليبيا، فقد يصبح لبنان قبلة جديدة للصراع بالوكالة في المنطقة، نظرًا لرغبة كل دولة من الدول فرض نفوذها، الحفاظ على مصالحها في المنطقة.

ومما سبق، يمكن القول بأن انفجار مرفأ بيروت استدعى مطالب للتغيير والديمقراطية، كما أعاد الدعوات إلى تفكيك حزب الله الذي بات اليوم لاعبا رئيسيا وتسبب بخسائر بشرية واقتصادية بعيدة المدى على لبنان وشعبه ومستقبله كدولة وعلى دورها على المستوى الإقليمي، وفي هذا السياق يبدو المشهد ضبابياً بالنسبة إلى الداخل اللبناني، خصوصاً أنه يعمق من هشاشته الاقتصادية والسياسية والأمنية، لكنه بالمقابل قد يعد فرصة لتجاوز الأزمة المالية التي يمر بها، ولا سيما أن كثيراً من الدول تفاعلت مع احتياجاته الأساسية، كذلك فقد يتمكن من الحصول على القرض الذي رفضه البنك الدولي في وقت سابق وهو ما سيكون له تأثير في الجانب الاقتصادي ككل، لكن ليس بالضرورة أن ينعكس على الجانب السياسي، خصوصاً أن الاحتقان الشعبي بلغ ذروته؛ متمثلاً في مطالبة بعض الأصوات بإعادة الانتداب الفرنسي من أجل التخلص من حالة الفشل السياسي الذي يعيشه لبنان بسبب نظام المحاصصة الذي يعيق أي محاولة إصلاح سياسي واقتصادي حقيقي.

المصادر

1. Sara Nowacka, "Lebanon's Economy in Ruins: Consequences of the Beirut Port Explosion" The Polish Institute of International Affairs, (No. 59, 2020).
2. "Beirut Port Explosion :Impact on Key Economic and Food Security Indicators", World Food Bank, August 2020, P. 2, Available At: https://dss-prod-٠١٧٥٧٥٧٢٧٥٥٦.s٣.amazonaws.com/

٣. " انفجار بيروت وتداعياته على لبنان"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، متاح على الرابط التالي https://fikercenter.com/position-papers

٤. المرجع السابق.

٥. محمد دياب، "انفجار بيروت: تداعياتٌ اقتصاديّةٌ بأبعادٍ جيوسياسيّة"، مؤسسة الفكر العربي، متاح على الرابط التالي: https://arabthought.org/ar/researchcenter/ofoqelectronic-articl

6. "Beirut Port Explosion: Impact on Key Economic and Food Security Indicators", Op.Cit, P5.

7. BOB SEDDON & HIMAYU SHIOTANI, "THE BEIRUT PORT EXPLOSION UNDERSTANDING ITS IMPACT AND HOW TO REDUCE RISKS FROM EXPLOSIVE PRECURSORS", The United Nations Institute for Disarmament Research, Available At: https://www.novahtrp.com/uploads/1/2/5/9/125988329/beirut_port

8. Michel D. Landry& Others, "The 2020 blast in the Port of Beirut: can the Lebanese health system "build back better"?", BMC Health Services Research, (N1040,2020).

٩. وفاء قانصو، "مرفأ بيروت دور اقتصادي وموقع استراتيجي"، متاح على الرابط التالي: https://www.ccib.org.lb/uploads/

10. Mohamad Ali Cheaito& Samar Al-Hajj, "A Brief Report on the Beirut Port Explosion", Mediterranean Journal of Emergency Medicine & Acute Care, (Volume 1, Issue 4, 2020).

11. "Beirut Port Explosion: Impact on Key Economic and Food Security Indicators", Op.Cit, P. 6.

12. Ibid, P7.

١٣." انفجار بيروت وتداعياته على لبنان"، مرجع سبق ذكره.

14. Mona Yacoubian, "As Lebanon Melts Down, can it Avert Total Collapse?", The United States Institute of Peace, March 2021, Available At:https://www.usip.org/publications/2021/03

15. Ibid.

16. Elie Abouaoun& Mona Yacoubian, "After Beirut Blast, What's Next for Lebanon's Broken Political System?", The United States Institute of Peace, Augast 2020, Avilable At: https://www.usip.org/publications/2020

17. Ibid.

١٨." انفجار بيروت وتداعياته على لبنان"، مرجع سبق ذكره.